ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

تقرير مؤسسة ماعت بخصوص خضوع مصر لعملية الاستعراض الدوري الشامل

مقدم إلى: المفوضية السامية لمجلس حقوق الإنسان لاستكمال متطلبات التقرير المقدم من جمهورية مصر العربية إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل كأحد الاليات التابعة لمجلس حقوق الانسان.

مقدم من: مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان (حاصلة على المركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة).

مقدم عن: دولة مصر

التاريخ: مارس 2019

تمهيد

تقدم مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** (مصر) هذا التقرير لإيضاح وتتبع أوضاع حقوق الانسان في جمهورية مصر العربية، مع التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ورصد أهم التغيرات السلبية والايجابية المتعلقة بها، حيث قامت مؤسسة ماعت بتحليل وثائق ونتائج خضوع مصر للاستعراض الدوري الشامل في دورته الثانية في نوفمبر 2014، حيث قدمت للحكومة المصرية 300 توصية خلال جلسة الحوار التفاعلي، وفي مارس 2015 وخلال جلسة اعتماد التقرير قبلت الحكومة 247 توصية بشكل كل وجزئي، وخلال هذه الفترة قامت مؤسسة ماعت من خلال الرصد والتحليل، بتقييم مدى التزام الحكومة والخطوات والتدابير التي اتخذتها لتنفيذ هذه التوصيات. وذلك من خلال تجميع وتصنيف المعلومات المتاحة عن الوضع الحقوقي في مصر، من اجل إعداد هذا التقرير.

الانضمام إلى المعاهدات الدولية لحقوق الانسان

وافقت الحكومة المصرية على 23 توصية متعلقة بمطالبة مصر بالانضمام إلى المعاهدات الدولية لحقوق الانسان والالتزام بها وسحب التحفظات عليها، ومواءماتها مع التشريعات الوطنية، وتنص (المادة 93) من دستور 2014، نصت على أن "تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة".

المنظمة حاصلة على المركز الاستشاري الخاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ 2016

Organization in special consultative status with the Economic and Social Council since 2016

Address: 148 MisrHelwan El-Zyrae Road , El Matbaa Sq, Hadayek El Maadi, 4th Floor, No 41 , Cairo, Egypt

PO Box : 490 El Maadi | **148 طريق مصر حلوان الزراعي - المطبعة – ح المعادي - الدور الرابع - شقة 41 - القاهرة | ص.ب : 490 المعادي**

Website: www.maatpeace.org | E-mail : maat@maatpeace.org

Tel. 00(20) (2) 25344706 | Telefax. 00 (20) (2) 25344707 | Mob. +201226521170

على الرغم من أن مصر موقعة على الكثير من المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الانسان، مثل العهدين الدوليين لحقوق الانســـان، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وبروتوكولها الاختياري الاخر المتعلق بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. كما صادقت مصر على اتفاقية حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسـرهم، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

غير إنها حتى الآن لم ترفع تحفظها على المواد (2 – 9 - 29) من اتفاقية القضـــاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، ولم توقع على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، كما لم توقع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشـــخاص من الاختفاء القســري، وكذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضـــة التعذيب، كما لم توقع على البروتوكول الاختياري الثاني المحلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والســياســية، والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التعاون مع الاليات الدولية لحقوق الانسان

قدمت لمصر 15 توصية متعلقة بالتعاون مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، وقد قبلت الحكومة المصرية 7 توصيات منها بشكل كامل، وقبلت توصية واحدة بشكل جزئي وأخذت علم ب 7 توصيات. ونص الدستور المصري في مادته 93 على أن " تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة".

في إطار التعاون مع الآليات الأممية ســمحت الحكومة المصـــرية لمقررة الأمم المتحدة المعنية بالحق في الســكن "ليلاني فرحة" بزيارة مصــر خلال الفترة من 24 ســبتمبر وحتى 3 أكتوبر 2018، والتي قالت في ختام زيارتها "إن مصــر قد خطت خطوات كبيرة لحل مشــاكلها الاســكانية الملحة، وعلى الرغم من أوجه التقدم العديدة التي تحققت مازال هناك شـــوط لتقطعه لتضمين حقوق الانسان بالكامل كجزء لا يتجزأ من سياساتها وبرامجها"[1]. في المقابل ألغت مصر زيارة المقرر الخاص المعني بالديون الخارجية والتي كانت مقررة خلال الفترة من 3 إلى 12 ديسمبر 2018.. وقدمت مصر خلال شهر مارس 2018، تقرير نصف المدة "الطوعي" عن حالة حقوق الانسان في مصر، امام مجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة، لتوضيح ما تم إنجازه بالفعل خلال هذه المدة، قبل تقديم تقرير المراجعة الدورية الثالثة في نوفمبر 2019.

وعلى المستوي المؤسسي قرر رئيس مجلس الوزراء، في 16 نوفمبر 2018، بتشكيل اللجنة العليا الدائمة لحقوق الانسان، تختص بمتابعة تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الانســان، وإعداد التقارير الدورية الخاصــة بهذا الشــأن، فضــلا عن رصــد ودارســة ومعالجة المشكلات المتعلقة بهذا الملف والتي تثار على الصعيد الدولي، واقتراح السياسات والتدابير لتنفيذ

[1] للاطلاع على البيان كامل، يمكن الرجوع للرابط التالي:
https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23671&LangID=E

توصـيات آلية المراجعة الدورية أمام مجلس حقوق الانسـان بالأمم المتحدة، كما تتولي إدارة آلية التعامل والرد على الادعاءات المثارة ضد مصر بسأن حقوق الانسان[2].

ضمان الحق في الصحة والتعليم

قدمت لمصـــر 5 توصـــيات في إطار هذه القضـــية وقد قبلتها جميعا ، وهناك عدد من المواد الدسـتورية التي تؤكد على ضـرورة صـيانة الحق في التعليم والصـحة ومنها المادة 18 التي تنص على أن لكل مواطن الحق في الصـحة وفي الرعاية الصـحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتلزم الدولة بتخصـيص نسـبة من الإنفاق الحكومي للصـحة لا تقل عن 3 % من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، كما تلزمها بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصـــريين يغطى كل الأمراض ، كما أن المادة 19 تنص على أن التعليم حق لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتخصـــيص نســـبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، والمادة 20 تلزم الدولة بتشـــجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والمادة 21 تلزم الدولة بتخصـــيص نســـبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن 2% من الناتج القومي الإجمالي. غير أن الحكومة لم تلتزم بذلك عند وضـــعها لميزانية الدولة، وترجع ذلك لغياب الموارد الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير بـدأت وزارة التربيـة والتعليم في تنفيـذ المنظومـة الجـديـدة للتعليم، والتي لم تأتي بثمارها حتى الآن، حيث واجهت صـــعوبات عدة في تطبيقها، منها اســـتمرار الكثافة الطلابية في الفصول والتي تتخطي 100 طالب في بعض الفصول، وفشل الوزارة في توفير أجهزة التابلت لكل الطلبة حتى الان، كما انها لم تنتهي بعد من إعداد الشبكات الداخلية في المدارس، فضـــلا عن الهروب الجماعي للطلاب أثناء اليوم الدراســـي، وغياب المعلمين واســـتمرار ظاهرة الدروس الخصوصية.

وفي سـبتمبر 2018، أعلنت وزارة التعليم خطة لتطوير التعليم، وقد سـاهم البنك الدولي بمنح مصـر قرض بقيمة 500 مليون دولار موزعة على مدي خمس سنوات، بهدف زيادة نسبة الأطفال الملتحقين بمرحلة رياض الأطفال بمعايير جودة حقيقية، والعمل على التنمية المســـتدامة لمهارات المعلمين والتركيز على تحسين المخرج التعليمي لطلاب الثانوية العامة.

وفيما يتعلق بمحو الامية وتعليم الكبار، فعلى الرغم من وجود هيئة عامة لمحو الامية تتبع وزير التربية والتعليم، ولها جهاز تنفيذي يعين رئيسه من قبل رئيس الجمهورية، إلا ان هذه الهيئة لا تقوم بعملها على أكمل وجه، فنسبة غير المتعلمين في مصـر في زيادة مستمرة، فحسب إحصـائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، فقد وصل عدد الاميين في مصر إلى أكثر من 26 مليون نســـمة وهم يمثلون 24% من تعداد الســـكان[3]، ولم يتم القضـــاء عليها أو تقليل تللك النســـبة بين المصريين والنسبة قابلة للزيادة مع مرور الوقت ، إذا لم يتم وضع خطة ذات آلية فعالة للقضاء على محو الأمية بمصر أو تقليل نسبتها.

وفي إطار اهتمام الدولة بالصـــحة اطلقت وزارة الصـــحة مجموعة من المبادرات تهدف إلى الكشـــف وتوفير العلاج للمواطنين، ففي ســـبتمبر 2018، مبادرة "100 مليون صـــحة"، والتي تســتهدف نحو 50 مليون مواطن، للكشـف المبكر عن الإصـابة بفيروس الالتهاب الكبدي (فيروس

[2] الحكومة: تشكيل اللجنة العليا لحقوق الانسان للرد على الادعاءات المثارة ضد مصر، مصراوي، 29 أغسطس 2018. https://bit.ly/2RFtMtB
[3] 20 مليون مصري لا يعرفون القراءة والكتابة.. لماذا تنتشر الأمية في الدول العربية؟، صوت الامة، 20 يوليو 2018.https://bit.ly/2Fcb5fl

سي)، وكذلك الكشف المبكر عن السكري وارتفاع ضغط الدم والسمنة، وتوجيه المكتشف إصابتهم لتلقي العلاج بمختلف وحدات ومستشفيات الجمهورية، وتهدف هذه المبادرة إلى التوصل ان تكون مصر خالية من فيروس سي بحلول عام 2020، وخفض الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية والتي تمثل نحو 70% من الوفيات في مصر، كما تتيح فرصة لعدد كبير من المواطنين للاطمئنان على صحتهم وعدم إصابتهم بالأمراض[4]. وفي نفس الشهر، قامت وزارة الصحة والسكان بالإعلان عن حملة للكشف المبكر عن التهاب الاعصاب الطرفية، وذلك تحت شعار "احساسك نعمة"، وجاءت هذه الحملة ضمن حملة المسح الشامل للأمراض غير السارية، وتستهدف من 45 إلى 52 مليون مواطن[5].

إلا أنه في المقابل يعاني عدد كبير من المستشفيات تراجع في تقديم الخدمات الصحية وافتقار بعضها الحد الأدنى من الأدوات والأجهزة الطبية في بعض التخصصات، وعدم توافر بعض الأطباء المتخصصين في بعض الأمراض. بدعوى نقص الميزانية المخصصة لهذا القطاع.

تعزيز الحق في الضمان الاجتماعي

قُدمت لمصر 3 توصيات متعلقة بالحق في الضمان الاجتماعي وقد قبلتهما الحكومة المصرية، وينص الدستور المصري في المادة 8 على أن "يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي. وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذي ينظمه القانون". فمنذ عام 2014 تنفذ الحكومة المصرية برامج الحماية الاجتماعية بهدف تحسين مستوى معيشة الفئات الأولى بالرعاية، من خلال التوسع في زيادة عدد المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" لصرف مساعدات شهرية للفئات المستحقة في مختلف المحافظات. وقد حقق هذا البرنامج صدى واسعاً لما يستهدفه من فئات مصرية مهمشه، فالبرنامج أنشئ بهدف صرف مساعدات للأسرة الفقيرة في مختلف المحافظات ومن هم دون تحت خط الفقر. ويستفيد من هذا البرنامج حتى الآن 2.227 مليون أسرة بما يشمل 9.3 مليون فرد والتي بلغ الدعم المحول لها مليار جنيه تقريبا وذلك طبقا لبيانات شهر أكتوبر 2018[6].

ومع ذلك لا يزال المستفيدين من المساعدات والمعاشات الضمانية أقل بكثير من المستحقين الفعليين لها من الفئات منعدمة أو منخفضة الدخل، حيث تشير التقديرات إلى أن قرابة ثلث الأسر المصرية تعيش دون حد الفقر، فضلا عن أن القيمة المقدرة للمعاشات الضمانية ضعيفة للغاية مقارنة بالتضخم الشديد الذي تشهده الأسواق المصرية خلال السنوات الأخيرة.

ومن جهة أخري، قامت وزارة التموين بحذف عدد كبير من المواطنين من منظومة الدعم بشكل عشوائي، والتي يستفيد منها المواطنون الأكثر احتياجاً مما يشكل عبئا إضافياً عليهم، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، واستمرار ارتفاع اسعار بعض السلع الأساسية والكهرباء والمواد البترولية.

ضمان الحق في التنمية الاقتصادية

[4] كل ما تريد معرفته عن مبادرة "100 مليون صحة"، البوابة نيوز، 30 سبتمبر 2018. https://www.albawabhnews.com/3303221
[5] الصحة تطلق حملة "احساسك نعمة" للكشف عن التهاب الاعصاب الطرفية، الشروق، 9 سبتمبر 2018.https://bit.ly/2POlqCc
[6] تعرف على حقيقة وقف معاش "تكافل وكرامة"، بوابة الاهرام، 22 أكتوبر 2018.http://gate.ahram.org.eg/News/2026251.aspx

قدمت لمصر 11 توصية في هذا الشأن وقد قبلتها جميعا، وتنص المادة 236 من الدستور على أن "تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية، والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة"، كما تنص المادة 238 على غايات النظام الضريبي التي تتمحور حول تحقيق التنمية الاقتصادية. في 5 يونيو 2018، وافق مجلس النواب على مشروع قانون تنمية الصعيد، والذي يهدف إلى إنشاء هيئة تنمية الصعيد، من خلال قيام هذه الهيئة بوضع خطة للإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الشاملة لمناطق إقليم جنوب الصعيد في إطار الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة. كما يهدف هذا القانون إلى تنفيذ العديد من المشروعات القومية التي تحقق عائداً تنموياً ونسبة مرتفعة من التشغيل وجعلها من المشروعات ذات الأولوية في التنفيذ، في ظل سعى الحكومة إلى تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الاقتصادية للمناطق الأكثر احتياجاً، وذلك من خلال إعادة توزيع الاستثمارات على مستوى الجمهورية وتحقيق التكافؤ في توزيع الموارد الاقتصادية لرفع مستوى معيشة المواطنين في تلك المحافظات، وعلاوة على ذلك فإن هذا المشروع يعد تأكيداً على جدية الدولة في انتهاج إطار جديد للتنمية في مختلف محافظاتها، على أن يكون المقر الرئيسي للهيئة بمدينة القاهرة بدلا من مدينة أسوان حتي يكون التخطيط مركزياً، وأجازت إنشاء فروع لها بالمحافظات والمناطق التابعة للهيئة لتسهيل عملها[7].

غير أن هذا القانون لم يتضمن أي ذكر لمسألة عودة النوبيين إلى مناطقهم الأصلية التي تم تهجيرهم منها، مما أدي إلى غضب أهالي النوبة من تجاهل الدولة لمطالبهم بالعودة وتنمية مناطقهم، خاصة بعد صدور القرار رقم 444 لسنة 2014، والذي يقضي بإعلان جزء من المناطق الحدودية كمناطق عسكرية لا يجوز للمدنيين العيش فيها أو الاستفادة منها، والذي شمل 16 قرية من قري النوبة. ولتبديد هذه المخاوف أصدر الرئيس عدة قرارات، منها إنهاء كافة المشروعات التنموية بمنطقة نصر النوبة ووادي كركر، وتخصيص مبلغ 320 مليون جنيه للانتهاء من تلك المشروعات قبل نهاية يونيو 2018، ومراجعة موقف من لم يتم تعويضه من الذين هجروا في الفترات السابقة لإنشاء السد العالي وما تلاها من خلال لجنة وطنية تشكل من الجهات المعنية على أن تنهي اللجنة أعمالها خلال ستة أشهر على الأكثر، ورغم انتهاء اللجنة من حصر أسماء المتضررين غير انه حتى كتابة هذا التقرير لم ينشر اخبار عن صرف تعويضات للمتضررين.

كما شهدت الفترة الأخيرة، افتتاح عدد من مشروعات التنمية حيث تم افتتاح مشروع المحروسة 1و2 وهو أحد مشروعات تطوير العشوائيات، والذي يقع بمدينة النهضة بحي السلام بمحافظة القاهرة، ولك تمهيدا لإعلان مصر خالية من العشوائيات، وتضم المرحلة الاولي 128 عمارة إضافة إلى عمارة تم تخصيصها للمرأة المعيلة، بإجمالي وحدات 3229 وحدة، إضافة إلى 84 محلا، و6 منافذ بيع، إضافة إلى 39 وحدة إدارية ومسجد وحضانة، بينما تتكون المرحلة الثانية من 65 عمارة إضافة إلى عمارة للمرأة المعيلة، بإجمالي عدد وحدات 1666 وحدة سكنية، إضافة إلى 6 وحدات إدارية[8]. كما تم افتتاح عدد من مشروعات الإسكان الاجتماعي في

[7] البرلمان يوافق نهائيا على قانون "هيئة تنمية الصعيد"، اليوم السابع، 5 يونيو 2018. https://bit.ly/2LxzZp5

[8] للمزيد أنظر: https://bit.ly/2EI0HuA

عدد من المدن مثل 6 أكتوبر الجديدة ومدينة بدر، والعاشـــر من رمضـــان، ومدينة أبو رديس بجنوب سيناء[9].

التوصيات

- الانضـــمام إلى الاتفاقيات الدولية التي لم تنضـــم لها حتى الآن، ورفع التحفظات على المواد الخاصة باتفاقية التمييز ضد المرأة.
- ضـــرورة التعاون مع الاليات الدولية والســـماح لمزيد من المقررين الخواص بزيارة مصـــر، وتقديم التقارير إلى لجان المعاهدات في المواعيد المحددة.
- بذل مزيد من الجهد في قطاعي التعليم والصحة، وتوفير ميزانية كافية لهذين القطاعين لضمان حصول المواطنين على تعليم ورعاية صحيحة جيدة.
- تحقيق التنمية التكاملية لجميع المواطنين في كل المناطق خاصـــة المناطق الحدودية، وتحســـين المســـتوي المعيشـــي للمواطنين بما في ذلك الفئات الضـــعيفة منهم، وتوفير الســـكن والحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.
- ضـــرورة التوســـع في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية، لتوســـيع قاعدة المســـتفيدين خاصـــة من المواطنين الأكثر فقرا.

[9] السيسي يفتتح مشروعات بقطاعي الإسكان والمياه، البوابة، 15 ديسمبر 2018. https://www.albawabhnews.com/3412048